

مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: شعبة القمح نموذجاً

**The contribution of agricultural production to achieving food security in Algeria:  
The wheat division as a model**

بن عزيز أسامة<sup>1\*</sup>، بوعبدلي ياسين<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مخبر: الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال، جامعة الجلفة، الجزائر، oussama.benaziz@univ-djelfa.dz

<sup>2</sup>مخبر: الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال، جامعة الجلفة، الجزائر، [Bouabdelli.y@gmail.com](mailto:Bouabdelli.y@gmail.com)

تاريخ القبول: 2022/10/12

تاريخ الاستلام: 2022/08/17

**الملخص:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة إنتاج القمح في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، وفي إطار نمذجة الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) اقترحنا إنتاج القمح كمتغير تفسيري وبالاعتماد على منهجية الحدود تم التأكيد على أن هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل، وتم قبول النموذج  $ARDL(2,2)$  والذي يشرح حوالي 91% من التغيرات الحاصلة في تباين المتغيرة الداخلية لان البواقي تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي و معلمات النموذج مستقرة و منسجمة، وعلى ضوء هذا النموذج فان زيادة حجم الإنتاج بمليون قنطار يؤدي إلى تحسن مستوي الاكتفاء بنسبة قدرها 1.14% على المدى البعيد، كما أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائية وقياسية و بالتالي فهو ذو مصداقية.

الكلمات المفتاحية: إنتاج القمح، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الجزائر،  $ARDL$

تصنيف JEL: XN1، XN2

**Abstract:**

The study aimed to identify the extent of the contribution of wheat production to the impact on self-sufficiency in Algeria, and in the framework of modeling self-sufficiency of wheat in Algeria during the period 1990-2019, we proposed wheat production as an explanatory variable, and based on the boundary methodology, it was emphasized that these variables are in a state of integration It has a long-run equilibrium relationship. And the  $ARDL(2,2)$  model was accepted, which explains about 91% of the changes in the variance of the internal variable because the residuals are white noises that are subject to normal distribution and the model parameters are stable and consistent. In light of this model, the increase in the production volume by one million kantars leads to an improvement in the level of sufficiency by 1.14% in the long run, and the approved model is acceptable from a statistical and standard point of view and therefore is credible.

**Key Words:** Wheat production, food security, self- sufficiency, Algeria,  $ARDL$ .

**JEL Classification:** XN1، XN2

## 1. مقدمة:

من أبرز المهام التنموية التي تلقى على عاتق الاقتصاد الوطني هي تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتسارعة منذ الاستقلال و التراجع في الانتاج الزراعي، كما يعد الامن الغذائي من القضايا المحورية التي إهتم بها العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، حيث تم إدراج الأمن الغذائي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030، قامت الجزائر وتماشيا مع الأهداف المسطرة بوضع استراتيجية للنهوض بالاستثمارات الزراعية لتحقيق الهدف الشامل و هو الرفع مؤشر الامن الغذائي الوطني.

و الجزائر تعاني من إتساع كبير في الفجوة الغذائية و على رأسها القمح، فرغم كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة يبقى الايستراد من الاسواق العالمية هو الحل الوحيد لسد هاته الفجوة.

وهذا ما جعلنا نبحت في هذا الموضوع لنحدد مساهمة انتاج القمح في سد هاته الفجوة وتحقيق الامن الغذائي. وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة انتاج القمح في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- هل تمتلك الجزائر الإمكانيات اللازمة لتحقيق الامن الغذائي من الإنتاج المحلي لمادة القمح؟
- ما مدى فاعلية منهجية (ARDL) لنمذجة محددات الاكتفاء الذاتي؟

فرضيات الدراسة:

▪ رغم اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر، إلا أنّ الجزائر بلد مستورد لمادة القمح وسيبقى على ذلك للمستقبل المنظور

▪ تتمتع منهجية ARDL بجودة عالية في تحديد محددات الاكتفاء الذاتي.

منهج الدراسة:

للإجابة على الاشكالية نعتمد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الوصفي

الإحصائي، بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews9 .

مخطط الدراسة:

لمعالجة الاشكالية المطروحة سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام.

القسم الأول: الإمكانيات الذاتية لإنتاج القمح في الجزائر.

القسم الثاني: واقع إنتاج القمح و وضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

القسم الثالث: كرس للدراسة القياسية، وتختتم هذه الورقة بحثية بإستنتاجات و توصيات.

## الدراسات السابقة:

■ دراسة سالت محمد مصطفى وآخرون ( إنتاج القمح ومدى مساهمته في تحقيق الإكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 )، 2018 : تطرق الباحثون في هذه الورقة البحثية باختبار اثر السياسات الزراعية على تطوير إنتاج القمح في الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. وفي إطار نمذجة الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر خلال الفترة 2016 / 1980 اقترحوا الاستهلاك المتاح وإنتاج القمح كمتغيرين تفسيريين وبالاعتماد على منهجية الحدود تم التأكيد على أن هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازن في الأجل الطويل وبمعدل لتصحيح الخطأ قدره 94%، وتم قبول النموذج  $ARDL(1,0,0)$  والذي يشرح حوالي 88% من التغيرات الحاصلة في تباين المتغيرة الداخلية لأن البواقي تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي ومعلمات النموذج مستقرة ومنسجمة. وعلى ضوء هذا النموذج فان زيادة حجم الإنتاج بمليون قنطار يؤدي إلى تحسن مستوى الاكتفاء بنسبة قدرها 1.18% على المدى البعيد أما على المدى القصير بنسبة قدرها 1.17%، غير أن زيادة الاستهلاك المتاح بمليون قنطار فتؤدي إلى تراجع مستوى الاكتفاء الذاتي بنسبة قدرها 3.39% على المدى القصير أما على المدى البعيد فنسبة قدرها 3.59%.

■ دراسة بوعافية سمير (دراسة إقتصادية وقياسية لإستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2014)، 2016: بالرغم من الامكانيات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر في الميدان الزراعي إلا أنها مازالت تعاني عجزا كبيرا في تغطية احتياجاتها الغذائية الأمر الذي ينعكس في إرتفاع فاتورة الواردات الغذائية و على رأسها منتج القمح، إذ تعتبر الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم. في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة، والتي تهدف للكشف عن أهم العوامل المسؤولة عن إرتفاع واردات القمح في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، و بالإعتماد على المنهج القياسي توصلت إلى أن اىستراد القمح يستجيب للمتغيرات في الاستهلاك المحلي في ظل اعتماد القمح كغذاء أساسي للفرد الجزائري، كما تتأثر واردات القمح في التغيرات الحاصلة في السعر العالمي للقمح ولكن بدرجة أقل من العامل السابق، نظرا لكون الجزائر تعتمد على الإيستراد بصورة كبيرة لتغطية الطلب المحلي من القمح، كما تناولت الدراسة التوقعات المستقبلية لواردات القمح في الجزائر للفترة 2015-2018 والتي تبين منها توقع بقاء كمية الواردات من القمح في مستويات عالية.

■ دراسة شرارة وليد، عدالة لعجال ( واقع الأمن الغذائي في الجزائر)، جامعة تلمسان:هدفت هذه الدراسة للوقوف على وضعية الأمن الغذائي في الجزائر عقب الإصلاحات الزراعية و الفلاحية، وتوصلت الدراسة على أن الجزائر تتمتع بالأمن الغذائي من مختلف الأغذية، وأن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توفير الغذاء وإنما له علاقة بالعناصر الاقتصادية، كما توصلى الباحثان على أن أسعار المواد العامة و المواد الغذائية خاصة لم تستقر عند مستوى معين بل هي في ارتفاع متواصل عبر الزمن و هو ما يضعف القدرة الشرائية للفرد الجزائري و بالتالي يؤدي إلى زعزعة أمنه الغذائي.

■ دراسة حمزة بن حافظ ( إنتاج الحبوب الاستراتيجية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي: القمح نموذجاً) 2014 : تناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث، مشكل إنتاج الحبوب الإستراتيجية وعلى رأسها القمح، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي، الذي أضحى من التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على سد حاجياته من هذه المواد على الاستيراد وبالتالي تزايد الفجوة بين الاستهلاك من القمح والإنتاج منه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الاستقرار الوطني.

■ دراسة على مكيد وفريدة بن عياد ( واقع الامن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ) :هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ومدى إمكانية تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي، وذلك من خلال تحليل وضع الجزائر في ظلال مؤشرات التي وضعتها وحدة المعلومات الاقتصادية، على اعتبار أن الجزائر بلد يسعى لتحقيق أمنها الغذائي حتى يتمكن من التقليل من حدة التبعية الاقتصادية التي باتت تهدد أمن الدول كافة خاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، وذلك في سبيل تحديد السياسات التي من شأنها أن تنتهجها السلطات والتي يمكن أن تساهم في رفع مستوى الأمن الغذائي. مايمكن إستنتاجه من الدراسات السابقة أن الجزائر تمتلك إمكانيات طبيعية في الميدان الزراعي إلا أنها تعاني عجزا كبيرا في تغطية حاجياتها الغذائية، وإتضح أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الأستيراد لسد حاجياته وخاصة مادة القمح.

إن هذه الدراسات قدمت أفكار ثمينة حول موضوع البحث، حيث عالجت بعض المشاكل وهي بالتحديد مؤشرات الأمن الغذائي و واقعه في الجزائر وكذا مدى مساهمة إنتاج القمح في تحقيق الإكتفاء الذاتي، كما تطرقت لتحليل مشكل استيراد هذه المادة الأساسية رغم الإمكانيات الموجودة داخليا.

ما يميز هذه الورقة البحثية إضافة إلى مساهمة إنتاج القمح في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 هو البحث في الإمكانيات الذاتية لإنتاج القمح في الجزائر وخصائص زراعته، كما تطرقنا إلى تطور المساحة المزروعة من محصول القمح في الجزائر.

## 2. الإمكانيات الذاتية لإنتاج القمح في الجزائر:

رغم اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر والتي تقدر بحوالي 2,382 مليون كلم<sup>2</sup>، إلا أن 71% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها تقدر بنسبة 1% في المئة من إجمالي الأمطار المتساقطة أما المناطق الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها بـ 9% من إجمالي المساحة تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ أي نسبة 74% من إجمالي الأمطار، كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 174 مليار م<sup>2</sup> المتساقطة على الجزائر، لكن غالبية هذه المياه تنصرف إلى البحر وتبخر بفعل الحرارة.

كما أن رصيد الجزائر من الأراضي الزراعية الكلية يقدر بحوالي 42,5 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تتجاوز 8,5 مليون هكتار أي بنسبة 41% من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، إلا أنه رغم الجهود المبذولة خلال العشرية الأخيرة من طرف السلطات في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، من خلال صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي من بين ما يهدف إليه هو توسيع المساحة الزراعية المستغلة، إلا أننا سجلنا ثبات مساحة الأراضي الزراعية المستغلة حيث قدرت نسبة الزيادة بحوالي 2,4%، أغلبها ناتجة عن زيادة مساحة المحاصيل الدائمة.

كما تشير إحصائيات المنظمة العربية لتنمية الزراعة في تقريره السنة 2019، إلى أن الأراضي المزروعة من جملة الحبوب تقدر بـ 3,06 مليون هكتار ويحتل القمح المكانة الأولى بين سائر أنواع الحبوب بنسبة تقدر بـ 24% من إجمالي المساحات المخصصة للحبوب أي بحوالي 1,95 مليون هكتار (حمزة، 2014).

### 3. واقع إنتاج القمح ووضعية الأمن الغذائي في الجزائر:

على الرغم من حجم المساحات الزراعية في الجزائر والبالغة 8,5 مليون هكتار، ووقوع الجزء الكبير منها في المناطق الشمالية، والتي تتميز بخصوبتها العالية ووفرة مواردها المائية، إلا أنّ الجزائر بلد مستورد للمواد الغذائية وسيبقى على ذلك للمستقبل المنظور.

تحتل الحبوب أهمية نسبية كبيرة من الناتج الفلاحي والناتج النباتي خصوصاً، فهي تمثل 15% من الناتج الفلاحي حيث تحتل المرتبة الثانية بعد منتوج اللحوم الحمراء، وتضم شعبة الحبوب منتجات القمح بنوعيه الصلب واللين والشعير والذرة الصفراء، حيث تعتبر الأكثر استهلاكاً في الجزائر.

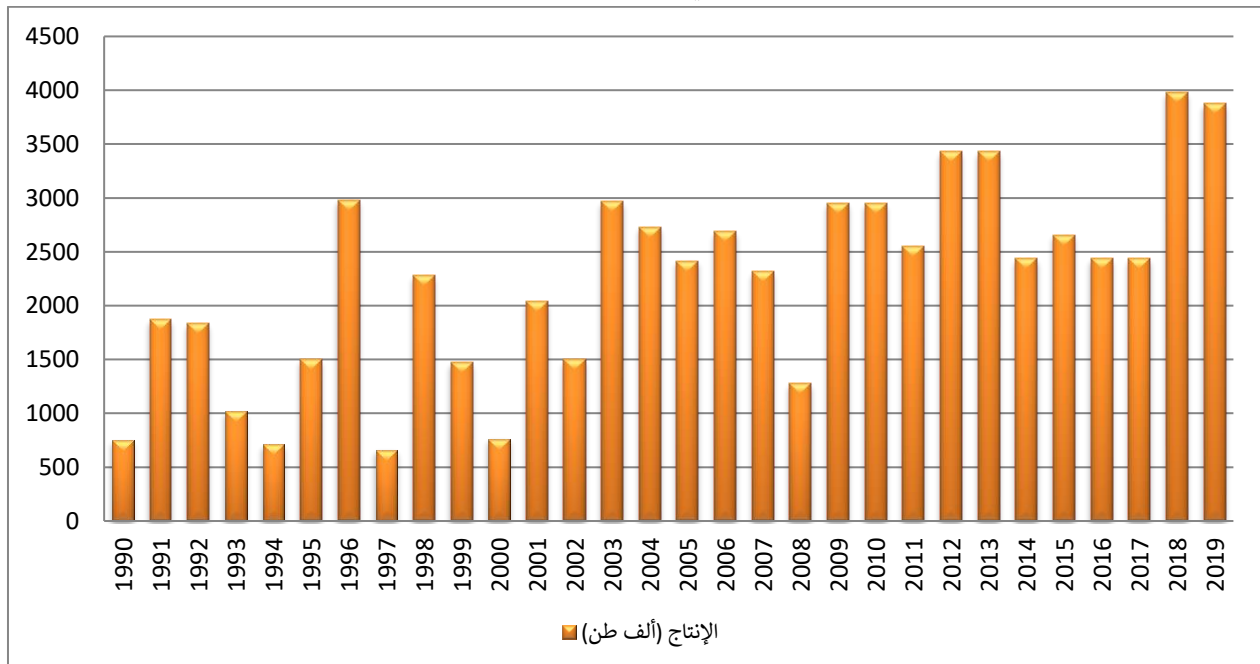
ويحتل القمح المكانة الأولى بين سائر أنواع الحبوب من حيث المساحة المزروعة به، رغم منافسة بعض أنواع الحبوب له، وعلى رأسها الشعير نظراً لتفوقه عليه في تحمل الظروف المناخية القاسية وإمكانية زراعته في التربة الفقيرة نسبياً.

إنّ انخفاض غلة الهكتار الواحد من محصول القمح لم يكن وليد الساعة وإنما ترجع لعقدين أو أكثر من الزمن، فعلى الرغم من أنّ الجزائر بذلت جهوداً كبيرة في دعم الإنتاج الزراعي والارتقاء به، بدءاً من إلغاء القانون 19/87 بموجب قانون 03 / 10 والذي تحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأحكام الدولة الخاصة بحيث يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابل للتجديد غير أنها لم تتمكن من بلوغ معدلات التنمية المستهدفة، وذلك بتغطية الاستهلاك الداخلي (حمزة، 2014، صفحة 132).

#### 1.3. تطور إنتاج القمح في الجزائر:

منذ الاستقلال لم تشهد سوق القمح في الجزائر اكتفاء ذاتياً، والراجع إلى تدني مستويات الإنتاج حيث يرجع الخبراء تذبذب وضعف مستويات الإنتاج إلى عدة عوامل أهمها قلة المساحات المزروعة وانخفاض مردودية الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد الكبير على تساقط الأمطار وغيرها من الأسباب.

الشكل رقم (1): منحني تطور إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990/2019 الوحدة (ألف طن)



المصدر: قاعدة البيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة www.faostat.fao.org

لقد عرفت كميات إنتاج القمح في الجزائر تأرجحا كبيرا بين الإرتفاع و الإنخفاض وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية و خاصة منها كمية الأمطار، نلاحظ من المنحنى البياني خلال الفترة الممتدة من 1990-2000 فقد عرفت عدة تذبذبات في الكمية المنتجة، حيث بلغ متوسط الفترة الممتدة من 1990-1993 حوالي 1368 ألف طن، ثم إنخفضت سنة 1994 ليكون حوالي 713.96 ألف طن نظرا لتراجع المساحات المخصصة لزراعة القمح في الجزائر، أما خلال سنة 1995 إرتفع إنتاج القمح بمعدل نمو قدره 47.6% مقارنة بسنة 1994 حيث وصل إلى حوالي 1500 ألف طن، ثم يستمر في الإرتفاع سنة 1996 ليصل إلى 2982.6 ألف طن بسبب تحسن الظروف المناخية وتزايد نسبة تساقط الأمطار خلال هذه السنة، ثم ينخفض سنة 1997 بمعدل قدره 22.17% ليستقر عند 661.517 ألف طن، يعود هذا الإنخفاض بسبب الجفاف الذي عرفته البلاد خلال هذه السنة، ليرتفع إلى حوالي 2280 ألف طن سنة 1998 بسبب تحسن الظروف المناخية لهذه السنة لحد ما.

أما خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2019 بدأت مستويات القمح تعرف إرتفاعا محسوسا، حيث تميزت هذه الفترة بتطبيق البرامج التنموية المختلفة إنطلاقا من سنة 2000 إلى غاية برامج التجديد الفلاحي خلال الفترة 2009-2019، وما جاء به هذا البرامج من مخصصات مالية من أجل رفع إنتاج الحبوب عموما ومنتوج القمح بشكل خاص من أجل تلبية الطلب المحلي وسد الفجوة الغذائية، من ملاحظتنا لجدول نلاحظ إرتفاع شبه مستمر خلال فترة الممتدة من 2010 – 2017 ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2018 بحوالي 3981.21 ألف طن، ثم إنخفاض محسوس سنة 2019 حيث وصل إنتاج القمح هذه السنة حوالي 3876.87 ألف طن.

إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب بصفة عامة وإنتاج القمح بصفة خاصة، هو انخفاض المدرودية كما أن الإنتاج عرف تذبذبا من سنة لأخرى نظرا لاعتماد زراعته على التغيرات المناخية، وبالتالي فإن إنتاج ضعيف ولا يغطي من الاحتياجات المحلية إلى نسبة ثلث رغم اعتبار زراعة القمح في الجزائر من الزراعات الاستراتيجية وتتميز زراعة القمح الصلب في الجزائر بالخصائص التالية (بن خيرة، 2016، صفحة 31):

1. تتميز إنتاجية القمح بالضعف رغم تكثيف زراعته ورغم استقرار مساحته لمدة طويلة، مما يجعل إنتاجه دون المستوى المرغوب فيه، بحيث ظل متذبذبا لعقود من الزمن، نظرا لما عرفه قطاع الزراعة من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة زمنية قصيرة؛
2. بقاء المساحة المخصصة للقمح متأرجحة بين غياب البرامج وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصصة للزراعة الحبوب عموما قادرة على امتداد 20 سنة ببلوغها في المتوسط 3200000 هكتار أي ما يعادل 43 % من المساحة الإجمالية المزروعة في الجزائر بإضافة أراضي البور تصبح هذه المساحة تمثل أكثر من 70 % من المساحة الصالحة للزراعة، أكثر من 66% منها تابعة للقطاع الخاص؛
3. اعتماد زراعة الحبوب الشتوية منها القمح بصورة أساسية على كمية الأمطار المتساقطة والتي تختلف كميتها من سنة لأخرى مما يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة قمحا في بعض السنوات ونقصها في بعض السنوات الأخرى، وتسقط الأمطار في الجزائر خلال فصلي الخريف والشتاء، وعلى الجزء الشمالي الصغير مقارنة بالجزء الجنوبي الكبير والذي كله صحراء ولا يسقط به المطر إلا نادرا وبالتالي فإن عملية زرع القمح لا تتم باستغلال المياه الجوفية، كما نضيف بأن هطول الأمطار في الجزائر غير منتظم وتختلف كمية المتساقطة من سنة لأخرى وأحيانا من حقبة

لأخرى، وبالتالي فإن إنتاج القمح في الجزائر يتعرض إلى الانخفاض نتيجة الجفاف الذي يصيب منطقة شمال إفريقيا في جلاء هذه التقلبات في سقوط الأمطار مما يؤدي إلى استيراد كميات كبيرة من القمح لتلبية طلب المتزايد؛ 4. سوء توزيع وسائل الإنتاج الزراعية وقلتها وارتفاع أسعارها أثر بشكل كبير على المداخيل الزراعية للمزارعين، كما أن معظم الأراضي في الجزائر مازالت تزرع بشكل بدائي؛

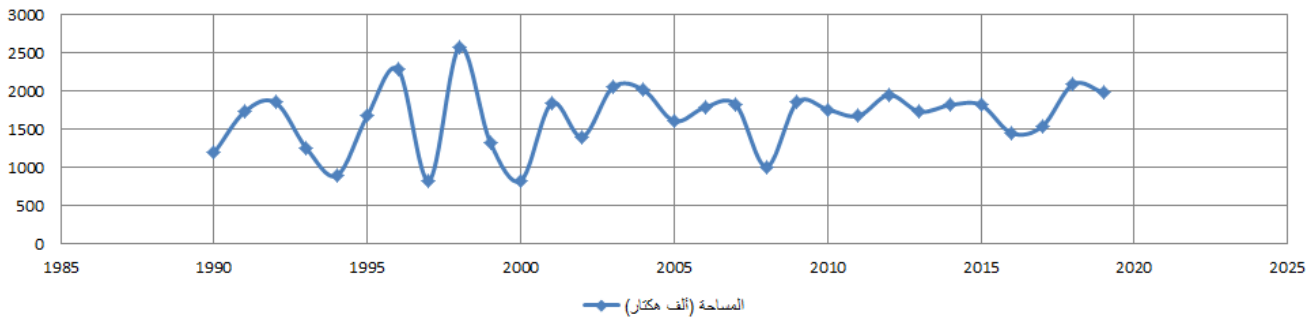
5. إن زراعة القمح في الجزائر مازالت تعتمد على البذور المحلية مما كان له انعكاساً سلبياً على المردودية؛ 6. المزارع الصغيرة هي النظام السائد لاستغلال الزراعي في الجزائر مما حد من استخدام الآلات الزراعية، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الإنتاجية، بالإضافة إلى التوزيع غير الرشيد للأراضي المستصلحة، والذي لم يأخذ في الحسبان الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة وصالحية الأراضي بسبب عدم توفر الدراسات المائية والجيولوجية والطبوغرافية اللازمة لاختيار الرشيد للأراضي المزروعة.

### 2.3. تطور المساحة المزروعة من محصول القمح في الجزائر:

خصصت الجزائر مساحات واسعة لإنتاج القمح وتركزت خاصة بالإقليم ألتلي عموماً وبالقسم الشمالي من إقليم السهوب العليا خصوصاً، حيث تتوفر التربة الخصبة ودرجات الحرارة الملائمة وكمية الأمطار اللازمة لزراعة القمح.

الشكل رقم (2): منحى تطور المساحة المزروعة من محصول القمح في الجزائر خلال الفترة 1990/2019.

الوحدة: ألف هكتار



المصدر: قاعدة البيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة [www.faostat.fao.org](http://www.faostat.fao.org)

نلاحظ من المنحنى البياني أعلاه أن المساحة المزروعة من القمح بنوعيه الصلب و اللين أنه تضاعف سنة 2001 ليصل إلى 1836.41 ألف هكتار بعدما كان 826.57 ألف هكتار سنة 2000 وهذا راجع لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لكن سرعان ما إنخفض إلى 1398.45 سنة 2002 وهذا يعود للظروف المناخية القاسية في هذه السنة وشح الامطار التي يعتمد عليها محصول القمح بالدرجة الأولى ومع إنطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2004 حيث بلغت المساحة المزروعة من القمح بنوعيه إلى 2010.69 ألف هكتار وكان متوسط الفترة 2007/2005 حجم 1735.81 ألف هكتار.

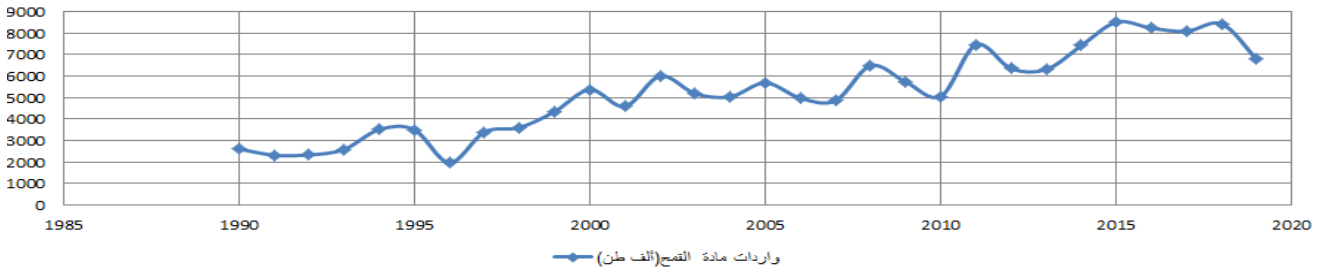
الازمة العالمية 2008 كان لها تأثير في إنخفاض المساحة المزروعة من القمح بحيث إنخفضت إلى 1006.57 ألف هكتار ثم عادت لتنتعش في متوسط الفترة 2015/2010 فوصلت المساحة إلى 1713.34 ألف هكتار، وهذا يعود لدعم الدولة للمستثمرين الفلاحين في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، أما سنتي 2016 و 2017

فإنخفضت المساحة المزروعة نوعا ما 1448.05 و 1537.33 ألف هكتار على التوالي، سنتي 2018 و2019 نلاحظ ارتفاع في المساحة المزروعة من القمح حيث وصلت إلى 2087.03 و 1974.98 ألف هكتار على التوالي.

### 3.3. تطور واردات القمح في الجزائر:

تعاني الجزائر من نقص في إنتاج مادة القمح لذلك تلجأ للأسواق العالمية لإستيراد هذه السلعة، حيث أن نسبة 60 % من إستهلاك القمح في الجزائر يتم إستيراده من الخارج.

الشكل رقم (3): منحى تطور واردات القمح في الجزائر خلال الفترة 1990/2019. الوحدة: ألف طن



المصدر: قاعدة البيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة [www.faostat.fao.org](http://www.faostat.fao.org)

تعتبر الجزائر من الدول الأولى المستوردة للقمح في العالم وهذا ما يظهره المنحنى البياني أعلاه، إنتقلت الكميات المستوردة من 2611.94 ألف طن سنة 1990 إلى 6775.91 ألف طن سنة 2019 وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة 1990، حيث نشاهد ارتفاع مستمر خلال الفترات الأولى للدراسة حيث نلاحظ في متوسط الفترة 2000/1990 كان إستيراد القمح في الجزائر بحجم 3500 ألف طن سنتي 2001 و2002 كانت كمية المستوردة من القمح بحجم 4583 ألف طن و5998.04 ألف طن على التوالي، حيث كانت الدولة بصدد تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، حيث شجعت من خلاله المزارعين بتكثيف الإنتاج وزيادة استصلاح الأراضي و استغلالها بشكل أفضل مع دعم الدولة ماديا من خلال دعم أسعار البذور و الأسمدة، ثم نلاحظ إنخفاض تدريجي خلال الفترة 2003 إلى 2007 لتكون الكمية المستوردة من القمح بمتوسط 5 مليون طن، بسبب إنشغال الدولة بالتخطيط لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2008 إرتفعت إيرادات القمح لتصل إلى 6486.53 ألف طن، مع تطبيق برنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي إلا أن كمية إستيراد القمح بنوعيه شهد إنخفاض طفيف سنتي 2009 و2010 بحجم 5719.72 و 5057.37 ألف طن على التوالي، ثم يعود للإرتفاع سنة 2011 ليصل حجم إلى 7454.6 ألف طن، وكان إستيراد القمح بنوعيه في متوسط الفترة 2012/2015 إلى 6.8 مليون طن، أما سنة 2016 إرتفعت واردات القمح بنوعيه إلى 8225.64 ألف طن، وذلك بسبب تراجع المساحة المخصصة لزراعة القمح في الجزائر ورغم التحسن في المساحة المخصصة لزراعة القمح و التي أدت إلى تحسين الإنتاج إلا أن الواردات إنخفضت سنة 2017 لتصل إلى 8079.17 ألف طن، ثم عادت للارتفاع سنة 2018 لتصل إلى 8422.05 ألف طن، ثم نشاهد إنخفاض ملموس سنة 2019 بكمية 6775.91 ألف طن، وذلك راجع لكثرة الإنتاج المحلي لمادة القمح سنة 2018 حيث بلغ ما يقارب 3981,21 ألف طن.

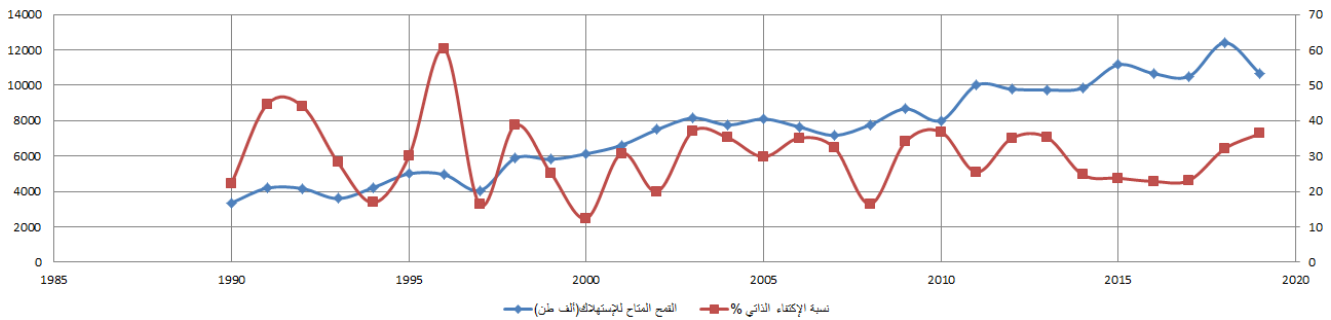
ما يمكننا قوله هو سبب إرتفاع واردات القمح في الجزائر رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة هو ارتفاع إستيراد القمح اللين حيث وصلت نسبة إستيراده 60% بإعتباره السلعة استراتيجية يتضمنها نمط التغذية للمستهلك الجزائري.



### 4.3. تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك للسلعة القمح في الجزائر:

المنحنى البياني التالي يلخص نسبة الاكتفاء الذاتي من مادة القمح في الجزائر.

الشكل رقم (4): منحنى تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك للسلعة القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2019



المصدر: قاعدة البيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة [www.faostat.fao.org](http://www.faostat.fao.org)

من خلال المنحنى البياني أعلاه سجلت الجزائر أدنى نسب الاكتفاء الذاتي في شعبة القمح حيث لم تزد نسبة الاكتفاء فيها عن 17% في السنوات 1994 و 1997 و 2000 و 2008 ، كانت نسبة الاكتفاء الذاتي بمعدل ضعيف حيث تعتمد فيه الجزائر على الأسواق الخارجية لمواجهة الطلب المحلي عليه، ولكن بفضل تشجيع الدولة للإستثمار في هذه الشعبة من خلال سياسة التجديد الفلاحي و الريفي إرتفع هذا المعدل في جل فترات الدراسة وشهد القمح المتاح للإستهلاك في الجزائر إرتفاعاً مستمراً حيث بلغت الكمية المستهلكة عام 1990 حوالي 3362.02 ألف طن مع نسبة إكتفاء ذاتي قدرت بـ 22.31%، ثم يرتفع سنوي 1991 و 1992 بحوالي 4191.19 و 4165.92 ألف طن مع نسبة إكتفاء ذاتي 44.6% و 44.08% على التوالي، ويعود هذا الإرتفاع إلى زيادة كمية الإنتاج خلال هذه الفترة، ثم ينخفض سنة 1993 إلى حوالي 3604.78 ألف طن مع إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي إلى 28.2%، ثم تنخفض نسبة الإكتفاء الذاتي سنة 1994 إلى 16.98% المتزامن مع ارتفاع كمية القمح المتاح للإستهلاك في هذه السنة بحوالي 4225.89 ألف طن، يعود هذا إلى تراجع المساحات المخصصة لزراعة القمح وبالتالي لجأت الدولة للإستيراد حيث بلغت الكمية المستوردة خلال هذه السنة 3511.93 ألف طن، حيث بلغ متوسط القمح المتاح للإستهلاك خلال الفترة 1995-2001 حوالي 5000 ألف طن مع متوسط نسبة إكتفاء ذاتي قدرت بـ 35% ، بسبب ارتفاع الطلب المحلي لهذه المادة المتولد مع النمو الديمغرافي، ثم نلاحظ ارتفاع مستمر في كمية القمح المتاح للإستهلاك خلال الفترة الممتدة من 2002-2010 مع ثبات نسبي لنسبة الإكتفاء الذاتي، بإستثناء سنة 2008 حيث شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي من مادة القمح في الجزائر 16.46% وهذا بسبب الإزمة الغذائية العالمية، بمعنى إنخفاض إنتاج القمح في الجزائر خلال هذه الفترة الذي أدى إلى زيادة واردات القمح من الأسواق العالمية.

أما خلال الفترة الممتدة من 2001-2019 كان متوسط كمية القمح المتاح للإستهلاك حوالي 9345.57 ألف طن مع متوسط نسبة إكتفاء ذاتي قدرت بـ 29.09%، أي أن هذه الفترة عرفت ارتفاعاً في الكميات المستوردة من مادة القمح بسبب إنخفاض الإنتاج المحلي ، رغم أن هذه الفترة شهدت على برامج تنموية مختلفة إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود، ويعود هذا لعدة أسباب منها الاضطرابات المناخية واعتماد المزارعين على البذور المحلية وكذا ضعف الاستثمار في هذا المجال و عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالكم.

## 4. الدراسة التطبيقية

## 1.4. التحليل الأولي للمتغيرات :

إن القيام بأي عملية لأحدى الظواهر الاقتصادية ينبغي على كل باحث في هذا المجال قبل استخدام أي مجموعة من البيانات السلسلة الزمنية على وجه الخصوص في أي دراسة كانت لا بد من معالجتها جيدا من خلال اخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية و الاحصائية التي تسمح باكتشاف مميزات وخصائصها الاحصائية الجوهرية وتقدم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها والتي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى وإلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية.

من أجل معرفة مدى تأثير إنتاج القمح على الإكتفاء الذاتي في الجزائر ومن خلال بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة ومن أجل محاولة استنباط درجة التأثير ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة 2019/1990 ونقوم باستعمال الأرقام القياسية للسلسلتين وذلك لعدم تجانس وحدات القياس ليتم الحصول على ما قيمته 30 مشاهدة في المجموع .

## 2.4. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed LAG Model:

(1) يمتاز نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع عن غيره من النماذج أنه يتعامل مع قياس العلاقات طويلة الأجل والتكامل المشترك التي تعتمد على نماذج الإبطاء الزمني var مثل نموذج جوها نسن ونموذج تصحيح الخطأ طور ARDL كل من ESARAN 1997SHINAND AND SUN 1988 و PESARAN ET AL 2001 وقد استخدمت على نطاق واسع في النماذج التجريبية بسبب الخصائص المرغوب فيها ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها .

ويرى PESARAN أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو الخليط من الاثنين إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج إطار العام LAURENCESON AND CHAL 2003 كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل و أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير اذ يسمح من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل و القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معالم المتغيرات في المدى القصير و الطويل.

إن هذا الأسلوب مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد UECM و يمتاز هذا الأسلوب على النوع التقليدي لتقنيات التكامل المشترك بما يلي (سلامي و شيخي، 2013، صفحة 125):

- قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمعتمدة ؛
- إمكان تقدير المركبات القصيرة الأمد وطويلة الأمد بشكل آني و بالوقت نفسه؛

- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي للمقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي؛
- يمكن تطبيقه في حالة إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم الاختبارات التكامل المشترك التقليدية التي يتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.

ويتم تقدير نموذج ARDL عبر المراحل التالية:

- يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ثم نقوم باختبار فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولية لقيم المتغيرات بالاعتماد على معايير AKAIKE و Schwarz
- اختبار العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل فيتمثل في مقارنة قيمة الإحصاء F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطنة لفترة واحدة بقيمة إحصاء F المجدولة ونظراً لأن الاختبار له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجيتين لإحصاء هذا الاختبار قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد.

فإذا كانت قيمة الإحصاء F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فسوف يتم رفض الفرضية العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

وإذا كانت F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى فلا يمكن رفض الفرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

أما إذا كانت F المحسوبة تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه (سلامي و شيخي، 2013، صفحة 126)

#### 3.4 نتائج الدراسة التطبيقية:

وحتى يصير البحث منهجياً فإننا في البداية ندرس خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ونكشف عن درجات تكاملها.

#### (أ) دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ضرورية قبل بدأ عملية النمذجة، فتكون مستقرة إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ومن أجل القيام بهذه الخطوة نعد إلى إخضاع السلسلتين الزمنية محل الدراسة لاختبارين من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقرارية السلسلة وهما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون PP حيث أننا نتبع إمكانية وجود جذر وحدة ضمن السلاسل المدروسة، وبعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة والاحتمال المرافق لها، ونلخص النتائج في الجدول رقم (1).

عند تفحص نتائج الجدول نلاحظ أن المتغيرتين في المستوى الأصلي تملك جذر وحدة على الأقل في احد النماذج الثلاثة وحتى عند مستوي معنوية % 10 وباستعمال الاختبارين PP و ADF وبالتالي فهي ليست مستقرة

وعند إخضاعها للفرق الأول فإن كل من المتغيرتين تصبح مستقرة وعند مستوى معنوية 1 % فقط بسبب عدم امتلاكها لأي جذر وحدة في النماذج الثلاثة وبالتالي فالسلسلتين الأصليتين متكاملتين من الدرجة الأولى، وعليه فإننا نكون أمام إمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وللتحقق من ذلك نستخدم أسلوب اختبارات الحدود (Bounds test).

#### ب) اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test):

بعدما قمنا بتحديد قيم الإبطاء الأمثل ARDL(2,2) (الشكل رقم 5)، يمكننا الآن تقدير نموذج (ARDL) الشرطي (ARDL-UECM)، و نتيجة تطبيق اختبار الحدود على هذا النموذج مسجلة في الجدول رقم 2. إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار والمرافقة لفرض العدم (F stat.=13.53) أكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10%، وعليه يمكننا رفض فرضية العدم والتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري إنتاج القمح، نحو المتغير التابع الاكتفاء الذاتي و خلال فترة الدراسة.

#### ج) تقدير نموذج (2-2) ARDL لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير:

إن نتيجة تقدير نموذج (2-2) ARDL لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل القصير موضحة في الجدول رقم 3.

إن معامل تصحيح الخطأ ( $\lambda = -1.93$ ) ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 1%، وبإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فإنه يُمكننا القول أن 193 % من خطأ الأجل القصير يُمكن تصحيحها في العام الأول من اجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة إلى وضع التوازن في حالة وجود صدمات تزيج الاقتصاد الجزائري عن وضع التوازن، وهذه النتيجة توجي بان معدلات الاكتفاء الذاتي وإنتاج القمح في الجزائر متكاملة تكاملا مشترك ولها علاقة توازن فيا لأجل الطويلة.

#### د) تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل:

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج لبيانات الجزائر، فإن الجدول رقم 4، يلخص نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل، وبالنسبة لمعاملات الأجل الطويل فهي مقبولة وذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي فإن معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر تتأثر بشكل إيجابي بحجم الإنتاج وبمعامل قدره حوالي 0.014 وعلى أساس سقيمة المعامل السابق فإن لإنتاج القمح في الجزائر أثر كبير في تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي، فعلى المدى البعيد زيادة حجم الإنتاج بمليون قنطار يؤدي إلى تحسن مستوى الاكتفاء بنسبة قدرها حوالي 1.4%.

#### هـ) التقييم الإحصائي للنموذج:

إن النموذج المعتمد ذو معنوية كلية مقبولة عند مستوى 1% وذلك باستخدام اختبار فيشر، وباستعمال معامل التحديد المصحح  $R^2 - \text{ajusté}$  فإن 91% من التغيرات الحاصلة في نسبة الاكتفاء من القمح في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2019 تتحدد ضمن النموذج المعتمد وهي نسبة يُمكننا الاعتماد عليها في التحليل والدراسة، وهذا ما يدعم الانخفاض الكبير لمجموع مربعات البواقي حيث بلغت القيمة 4.42، كما يُمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) والمقدرة (Fitted)، وهذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر ARDL(2,2) على بيانات السلسلة المدروسة (انظر الجدول رقم 5).

## و) دراسة استقرارية معالم النموذج :

لكي نتأكد من خلو النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة وانسجام معلمات الأجل الطويلة مع معلمات الأمد القصيرة لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (CUSUM of Squares). ونتيجة هذين الاختبارين مسجلة في الشكل رقم (6).

وباستعمال اختبار CUSUM نسجل بقاء إحصائية هذا الاختبار داخل مجال الثقة لكل العينات المعتمدة، أما بالنسبة لاختبار Kolmogorov –Smirnov فإن الإحصائية CUSUM SQ لهذا الاختبار تبقى داخل مجال الثقة طوال الفترة المعتمدة ما عدا المشاهدات 2013 و 2008 و 2015 و 2017 تكون ملازمة لحد المجال السفلي وهذا لا يؤثر كثيراً على نتائج الدراسة، وعليه يمكننا التأكيد على عدم حصول أي تغير هيكلية ضمن النموذج وأن معالم النموذج تمتاز بالاستقرارية خلال كل فترة الدراسة كما أن معلمات الأجل القصير منسجمة مع معلمات الأمد البعيد.

## ن) دراسة وتحليل بواقي النموذج:

في إطار دراسة البواقي فإننا نختر أنها مستقلة عن بعض ذات تباين ثابت وتمثل تشويش أبيض يخضع للتوزيع الطبيعي، ونسجل نتائج هذه الاختبارات في الجدول 5 إن نتيجة اختبار (Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي تؤكد على قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% وبالتالي التأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ضمن النموذج المعتمد وهذا باستعمال إحصائية LM ، أما فيما يخص الاختبارات (B.P. (Godfrey)، (White) و (ARCH-LM) كلها تؤكد على نفس النتيجة وهي ثبات تباين بواقي النموذج، وعلى ضوء نتيجة اختبار (Jarque-Bera) فإن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي . وعليه فإن بواقي النموذج المقترح (ARDL(2, 2) هي تشويش أبيض ذات تباين ثابت وتخضع للتوزيع الطبيعي (أنظر الجدول رقم 6).

بعد إجراء الاختبارات الإحصائية السابقة (التقييم الإحصائي والقياسي للنموذج، اختبار استقرارية المعالم اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار التشويش الأبيض للبواقي، اختبار ثبات تباين البواقي) يمكننا أن نعتبر بأن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائية وقياسية وبالتالي فهو ذو مصداقية.

## 5. الخاتمة:

يكتسي القمح أهمية بالغة في نموذج الاستهلاك الجزائري، إذ يعتبر العنصر الأساسي في الوجبة الغذائية للفرد الجزائري، ورغم كل الإمكانيات الموجودة الطبيعية منها و البشرية لتحقيق إكتفاءها الذاتي من الإنتاج المحلي لمادة القمح إلا أن الحكومة تلجأ للأسواق العالمية لسد حاجياتها بعد هذه الدراسة التي قمنا بها نستخلص النتائج التالية:

1. لا تزال الجزائر بعيدة كل البعد عن تحقيق إكتفاءها الذاتي من هذا المنتج بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها القطاع الفلاحي.

2. لقد كان للعوامل الطبيعية و المناخية خاصة أثرها في التذبذبات الحاصلة في إنتاج القمح في الجزائر.

3. في إطار نمذجة الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر خلال الفترة 1990 / 2019 اقترحنا إنتاج القمح كمتغير تفسيري للظاهرة المدروسة، وكان من الضروري قبل البدء في عملية النمذجة دراسة استقرارية متغيرات النموذج وبعد إخضاع هذه المتغيرات لاختباري جذر الوحدة ADF و PP تأكد من أنها متكاملة من الدرجة الأولى مما سمح لنا

بتطبيق اختبار منهجية الحدود وعندئذ اتضح أنها في حالة تكامل مشترك على الأمد البعيد و النموذج ARDL هو المقاربة الأفضل.

4. وبالاعتماد على معيار AIC تما قبول النموذج ARDL(2,2) وبعد إخضاع بواقي النموذج لبعض الاختبارات الضرورية اتضح أنها تشويش ابيض ذات تباين ثابت و تتوزع توزيع الطبيعي كما أن معالم النموذج مستقرة ومنسجمة على المدى البعيد والقصير وهذا على حساب اختباري CUSUM و CUSUM SQ وعليه يُمكننا اعتبار أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائية وقياسية وبالتالي فهو ذو مصداقية ويُمكننا الاعتماد عليه في التحليل والدراسة.

5. النموذج المقترح يشرح حوالي 91% من التغيرات الحاصلة في معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح في الجزائر، كما أن معامل تصحيح الخطأ بلغ القيمة 93% والذي يعبر عن سرعة تعديل انحرافات الأجل القصير في مؤشر الاكتفاء الذاتي حتى يصل إلى التوازن في المدى البعيد. وعلى ضوء مقدرات معالم النموذج فإن زيادة حجم الإنتاج بمليون قنطار يؤدي إلى تحسن مستوي الاكتفاء بنسبة قدرها 1.4% على المدى البعيد.

## 6. قائمة المراجع:

1. حمزة ب. (2014). انتاج الحبوب الاستراتيجية في الجزائر ودورها في تحقيق الامن الغذائي القمح نموذجا. مجلة العلوم الانسانية. 49, 134/135.
2. بركان بن خيرة. (2016). انتاج القمح الصلب في الجزائر المعوقات والحلول. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية-، 20، 31.
3. حمد سلامي، و محمد شيخي. (2013). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2011. مجلة الباحث، 13، 125.
4. بوعافية سمير، (2016). دراسة اقتصادية وقياسية لا يسترد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984/2014. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة المسيلة.
5. عدالة العجال، وليد شرارة، (2014). دراسة واقع الامن الغذائي في الجزائر. رؤى اقتصادية، جامعة تلمسان، 07.
6. سالت، شيبوط، العقاب. (2014). انتاج القمح ومدى مساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة 1980/2014، الملتقى الدولي السابع: اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، الجلفة، الجزائر.
7. قاعدة البيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة [www.faostat.fao.org](http://www.faostat.fao.org)

## 7. الملاحق:

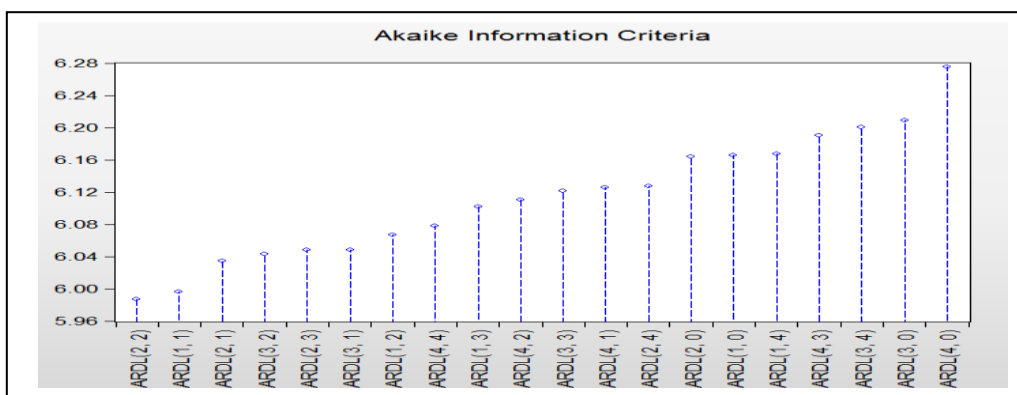
الجدول رقم 1 : نتائج إختبارات جذر الوحدة ADF و PP

اختبار PP		اختبار ADF		المتغيرات	ن
بعد اجراء الفروق الأولى	عند مستوى	بعد اجراء الفروق الأولى	عند مستوى		
t-statistic	t-statistic	t-statistic	t-statistic		
prob	prob	prob	prob		
-8,3194	-4,8514	-7,9495	-4,858		3

(0.0000)	(0.0027)	(0.0000)	(0.0027)		PB
-8,5176	-1,0617	-8,1285	-0,427	2	
(0.0001)	(0.7171)	(0.0000)	(0.8911)	1	ATSB
-6,876	1,5698	-7,0514	2,2142	3	
(0.0000)	(0.9683)	(0.0000)	-0,9918	2	
-15,254	-7,0935	-7,1636	-6,1759	1	
(0.0000)	(0.0001)	(0.0000)	(0.0001)		
-16,3208	-6,3542	-7,2271	-6,0843		
(0.0001)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0001)		
-16,631	-0,6278	-7,3613	-0,7374		
(0.0000)	(0.4366)	(0.0000)	(0.3876)		

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

الشكل رقم (5): تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL)



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول رقم 2: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	13.53957	1

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول رقم 3: تقدير نموذج ARDL(2-2) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔATSB(-1))	0.418710	0.251942	1.661934	0.1114
Δ(DPB)	0.014118	0.001196	11.809037	0.0000
ΔDPB(-1))	-0.005984	0.003935	-1.520809	0.1432
ΔIntEq(-1)	-1.936019	0.383421	-5.049323	0.0001

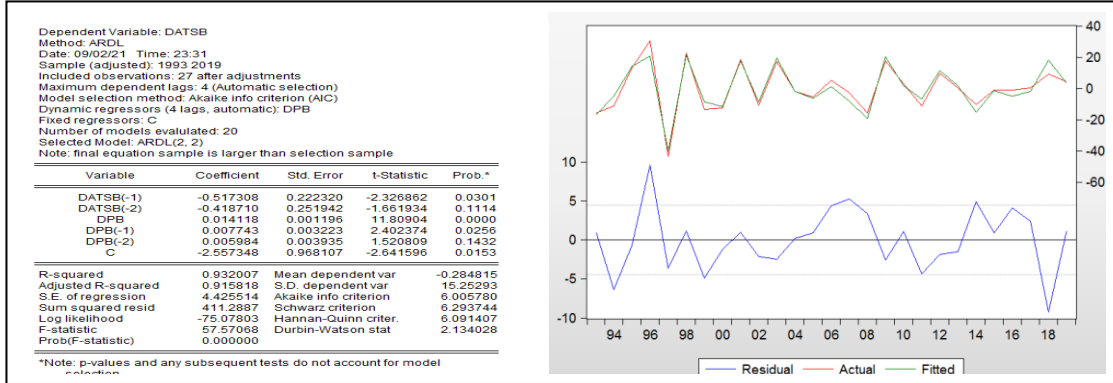
المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول رقم 4: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل

Cointeq = DATSB - (0.0144\*DPB -1.3209 )

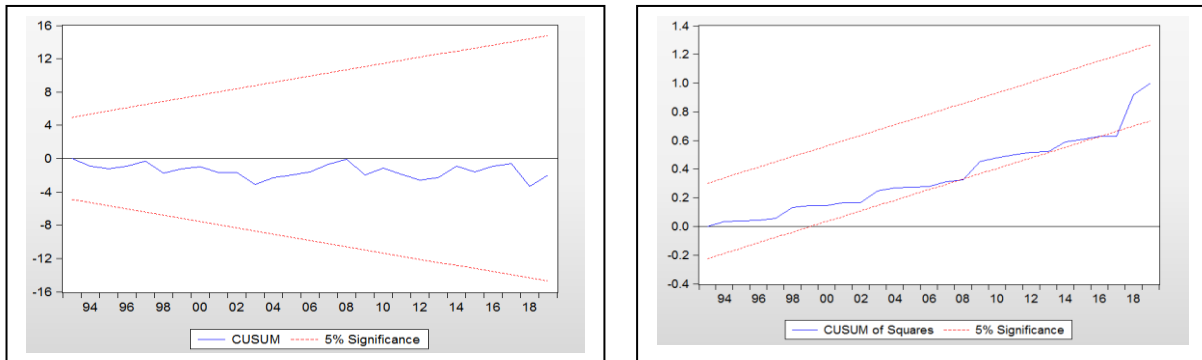
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPB	0.014383	0.001527	9.421454	0.0000
C	-1.320932	0.458686	-2.879819	0.0090

الجدول رقم 5: نتيجة تقدير نموذج ونتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(2,2)



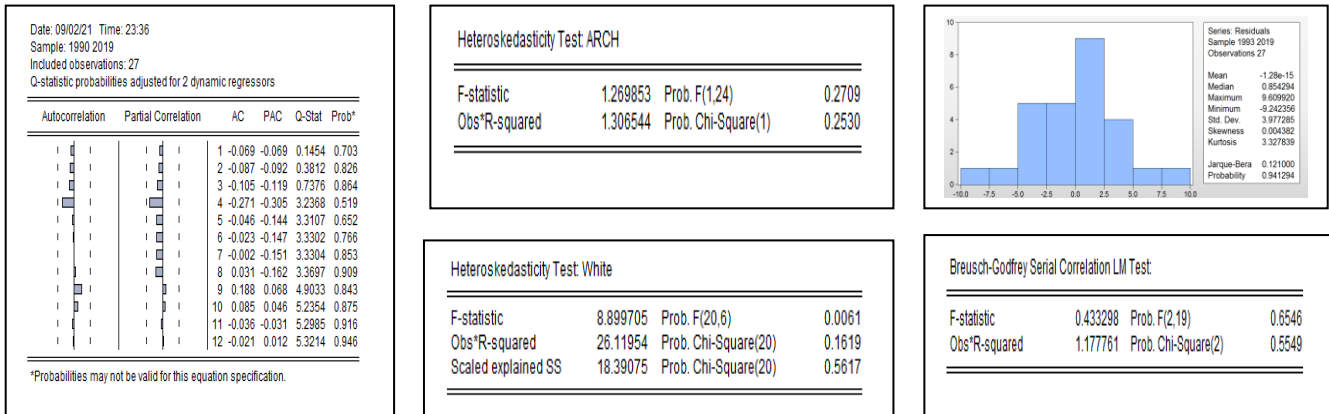
المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

الشكل رقم (6): نتائج إختبارات إستقرارية معالم النموذج



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

الجدول رقم 6: دراسة وتحليل بواقي النموذج



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.